

القياس في الجموع

٢

صالح الدين الزعبلاني

بسطنا القول في العدد الفائت من المجلة على (القياس في الجموع) ، وأشرنا الى ما يمكن أن يزاوله الباحث من العناية في التماس الجمع لكثير من الآحاد . ذلك لتعاقب آحاد مختلفة على صيغة جمعية واحدة ، وتعاقب صيغ جمعية متباينة على زنة مخصوصة من الآحاد . وقد حمل ذلك الأئمة على عقد فصول مطولة حول ما اشتهر جمعه وأشكل واحده ، وما اشتهر واحده وأشكل جمعه . وحول ما استوى واحده وجمعه ، وما اتفق مفرده وجمعه وغير الجمع بحركة ، وما جاء مفرده ممدوداً وجمعه مقصوراً وهكذا . ومن ثم مست الحاجة الى الأخذ بالقياس واشتد الداعي الى التعويل عليه ، مهما تعسر ادراكه وأعجز مبتغاه وعزيماله . وذلك فيما أمكن الاهتداء فيه الى قياس بالاستقراء والتقصي . على أن يحذري اعتماد أي قياس من تجاوز أصل من أصول العربية ، أو طريقة من طرائقها ، كذهاب بعضهم الى اطلاق جمع مفعول على مفاعيل اسماً كان أو جمعاً .

فاذا بلغ الباحث ما في نفسه ، وفاز من بحثه بالقياس المطرد أخذ به في كل حال . فاذا كان القياس هو الغالب كجمع فعل بفتح فسكون على أفعل وفعل وأفعال ، أمكن الأخذ به فيما لم يسمع له جمع من الآحاد . قال ابن يعيش في شرح المفصل (واعلم أن الاسم الثلاثي لكثيرته وسعة استعماله كثرت أبنية تكسيه وكثير اختلافها حتى لا يخلو بناء منها من الشذوذ . والقياس ما تقدم ذكره . والمراد بقولنا انه القياس أنه لو ورد اسم ولم يعرف كيف جمعه لكان القياس أن يجمع على المنهاج المذكور . فعلى هذا لو سميت بالمصدر نحو ضرب وقتل لكان القياس في جمعه أن تقول في القلة ضرب وأضرب وقتل وأقتل ، قياساً على أفلس وأكعب وألعب) .

فاذا تعدد المسموع في جمع الواحد وكان منه المقيس الغالب والشاذ ، أخذ بالمقيس

الغالب وأوثر في الاستعمال . فقد سمع (للنهر) ثلاثة جمع قياسية غالبية هي (نهور وأنهر وأنهار) (١) ، وجمع شاذ هو (نهر) بضم النون والهاء وقد أورده اللسان . وسمع (للنهار) جمع قياسي غالب هو (نهر) بضم النون والهاء كقذال وقذل ، وزاد التاج (أنهرة) كزمان وأزمنة ، قائلاً ان القياس يقبل هذا الجمع . كما سمع (للنهار) جمعان غير قياسيين هما (أنهر) كما جاء في اللسان و (نهور) كما حكاه ابن السكيت في تهذيب الألفاظ . فالأعدل في كل ذلك أن يؤثر في الاستعمال من المسموع القياس الغالب فيجمع (النهر) على (نهور وأنهر وأنهار) ويجمع (النهار) على (نهر وأنهرة) فيمتنع بذلك تعاقب (النهر والنهار) على عدة جموع مسموعة وهي (نهور وأنهر ونهر) .

وقد جاء الشيخ أمين ظاهر خير الله في رسالته (الرأي الحاسم فيما خلت منه المعاجم) بجمع آخر للنهار هو (أنهار) مستشهداً ببيت النابغة :

تَوَرَّثَنَ مِنْ أَنْهَارٍ يَوْمَ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وقد رأيت رواية صدر البيت في ديوان النابغة لابن السكيت (تُخَيَّرَنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةَ) ولعلها الرواية الصحيحة .

جمع فاعل على فواعل

اختلف فيما يجمع من فاعل على فواعل، هل يدخل فيه وصف المذكر العاقل ؟

أما مذهب النحاة فلا يجمع فاعل على فواعل اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، وانما باباه التصحيح . أي أن قياسه أن يجمع جمعاً سالماً ، ليفرق في صيغة الجمع ، بينه وبين ما يجمع على فواعل ، كوصف المؤنث العاقل، أو وصف غير العاقل ، أو الاسم الصريح مؤنثاً ومذكراً مما زنته فاعل أو فاعل ، بكسر العين وفتحها .

على أن وصف فاعل للرجال اذا لم يكسر على فواعل ، فانه يكسر على فَعْلٍ وفُعَّالٍ كثيراً، كشَهَدَ وشُهَدَاءُ في جمع شاهد ، وقد يكسر على فُعْلَانٍ كراكب وركبان وفارس وفرسان .

وليس جمع التصحيح الباب في جمع (فاعل) خاصة ، اذا كان وصفاً للرجال ، وانما هو الأصل في جمع الصفات عامة . قال الرضي في شرح الشافية (١١٦/٢) : (اعلم أن الأصل في الصفات ألا تكسر لمشابهتها الأفعال، وعملها عملها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه) . قال هذا في صدد الكلام على جمع الصفة ثلاثية ، وهو الحكم العام في الصفات . وقال الرضي أيضاً في شرح الكافية (١٨١/٢) : (والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ، الا ما يستثنى ، والصفة المشبهة ، والمنسوب ، والمصغر) . ففي الأمهات أن ما يجمع بالواو والنون ، هو كل صفة لمذكر عاقل ، على ان تكون خالية من التاء ، صالحة لدخولها أو للدلالة على التفضيل كعالم وفاضل ، وأعظم وأكمل .

١ - لثبوت قياس فعول وأفعل في جمع فعل بفتح الفاء وسكون العين عند الأكثرين . وثبوت أفعال فيه أيضاً ، على ما ذهب إليه أبو حيان وثبت عند المحدّثين كما سنراه .

فاستثنوا لذلك من التصحيح ما كان على أفعل فعلاء ، أو فعلان فعلى ، من الصفات . كما استثنوا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل ، وفعل وفعل بمعنى المفعول ، ومفعال ومفعيل) .

واذا كان جمع التصحيح قد خص بالصفات في الأصل ، فقد جعل التكسير للأسماء . ولا يمنع الصفة ، اذا كان بابها التصحيح ، أن تكسر تشبيهاً لها بالأسماء ، لكنهم استثنوا من الصفات ما كان على فعّال وفُعّال فمنعوهما من التكسير البتة . قال سيبويه في الكتاب (٢١٠/٢) : (وأما ما كان فعّالاً فإنه لا يكسر لأنه تدخله الواو والنون فيستغني بهما ، ويجمع مؤنثه بالتاء ، لأن الهاء تدخله . ولم يُفعل به ما فُعل بفعيلة ، ولا بالمذكر ما فُعل بفعيل . وكذلك فُعّال . فأما الفُعّال فهو شراب وقتال . وأما الفُعّال فنحو الحُسّان والكُرام ، تقول : شرّابون وقتّالون وحُسّانون وكُرامون ، كرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدوا مندوحة) .

الباب في جمع فاعل من وصف الرجال هو التصحيح

يستبين من هنا أن ما كان على (فاعل) من وصف الرجال فبابه التصحيح ، فإذا كُسّر تشبيهاً له بالأسماء كان تكسيه على (فُعّال وفُعّال) غالباً . وقد يكسر على (فُعّال) لكنه لا يكسر على (فواعل) .

ففي جمع فاعل على فُعّال وفُعّال اذا كان صفة لمذكر عاقل ، قال ابن يعيش في شرح المفصل للزمخشري : (٤٥/٥) : (الباب في فاعل اذا كان وصفاً نحو كاتب وضارب أن يجمع بالواو والنون . وقد يكسر بحكم الاسم ، فاذا كُسّر المذكر منه كان على فُعّال ، قالوا : شاهد وشهّد . وعلى فُعّال ، قالوا : شهّاد وجهّال ورُكّاب ، وذلك كثير) .

وفي جمع فاعل على فُعّال ، قال الرضي : (اذا انتقل فاعل من الصفة الى الاسم كراكب الذي هو مختصّ براكب البعير ، وفارس الذي هو مختصّ براكب الفرس ، وراع المختصّ برعي نوع مخصوص ، ليست كماترى على طريق الفعل من العموم ، فإنه يجمع في الغالب على فُعّال) . وقال سيبويه في الكتاب (٢٠٦/٢) : (كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم ، وهي اليه أقرب من الصفة الى الاسم : وذلك راع ورُعيان وشاب وشبان) ، وجمع (فُعّال) هذا ، في الأصل ، للأسماء دون الصفات .

وفي منع جمع (فاعل) اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، على (فواعل) ، قال الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك (١٣٤/٤) : (وذكر في التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع ، فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة أو واو) .

على أن العرب قد جمعت على (فواعل) من وصف المذكر العاقل ألفاظاً ، حُمِلت على الشذوذ : كفارس وفوارس ، وهالك وهالك ونواكس وحارس وحوارس وصاحب وصواحب وحاج وحواج وخاشع وخواشع وغائب وغوايب وشاهد وشواهد ورافد وروافد وسابق وسوابق .

متى يخرج فاعل في وصف المذكر العاقل عن بابه في جمع التصحيح ، الى التفسير

لا بد في جمع فاعل اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، من تعرّف هذا الوصف . فاذا جاء على الأصل ، أي على الحدوث فاعتمد على موصوف مذكور أو مقدر وكان عاماً ، كان لا مناص من جمعه جمع تصحيح لأنه الباب . واذا ضارع الأسماء فاختصّ وسلّب الحدوث واشتهر استعماله منقطعاً عن موصوفه مستغنياً عنه ، صح فيه التفسير . فانظر الى ما جاء في الأشباه والنظائر للامام السيوطي (١٢٧/٢) : (قال في البسيط : كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ، ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل . وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوفها ، قوي تكسيرها ، لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل وضيف) . وجاء في الكليات الأبي البقاء مثل ذلك (ص/٢٢٠) . ولنأت بأمثلة تكشف عما بسطنا وتبين عما عنينا وقصدنا .

اذا أردت ب (الكاتب) الذي يكتب ، صفة على الحدوث ، قلت في جمعه (الكاتبون) . والكتابة في الأصل (الخط) . واذا رمت به الذي ينشئ النشر ويزاوله صح تكسيه فقلت في جمعه (الكتّاب) ، وليس هذا على شيء من الحدوث . والكتابة هنا صناعة الكاتب . وقد ضارع (الكاتب) ها هنا الاسم من حيث جواز انقطاعه عن موصوفه واستغنائه عنه . فأنت تقول (مررت بكاتب من أشهر الكتاب) كما تقول (صادفت عالماً من أتقى العلماء) . قال ابن منظور : (كتب الشيء يكتبه كتباً وكتاباً وكتّابه وكتّبه : خطّه) هذا هو الأصل . ثم قال : (والكتابة لمن تكون له صناعة مثل الصياغة والخياطة . ورجل كاتب والجمع كتّاب وكتبة ، وحرفته الكتابة . ابن الأعرابي : الكاتب عندهم العالم) . وجاء في كشف الطرّة (١٠٧) : (وفي الدرالمصون . . الصفة لا تقوم مقام موصوفها الا اذا كانت خاصة نحو : مررت بكاتب ، أو دل دليل على تعيين الموصوف) .

وكذا القول في (القارئ) ، اذا عنيت به من يقرأ ، صفة على الحدوث ، فان جمعه (القارئون) . فاذا سميت به من اعتاد القراءة واتخذها علماً ، صح جمعه على (القراء) وجاز استعماله منقطعاً عن موصوفه . ومن ثم كان قولك (فلان أقرأ الناس) على معنيين : الأول أن يحمل على أنه أكثر الناس قراءة ، على الأصل . والثاني أن يكون أحذقهم لهذا العلم وأعلمهم به ، على ما تدرّج اليه المعنى . وفي الحديث (أقرؤكم أبي) قال ابن الأثير : (ويجوز أن يريد به أكثرهم قراءة ، ويجوز أن يكون على أنه أقرأ الصحابة ، أي أتقن للقرآن وأحفظ) .

وانظر الى ما قاله المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (٤٢٦/١) : (لأن الصفة لا يقوم مقام الموصوف حتى يدل عليه دلالة قوية . فأما اذا كانت عامة في أجناس ، فلا يجوز ذلك فيه . فاذا قلت مررت بطويل وأنت تريد رجلاً ، لم يحسن ، لأن الطويل يكون في غير الرجال ، كما يكون في الرجال . ولو قلت مررت بكاتب يحسن اذ كانت الكتابة مختصة) .

لماذا خرج فاعل في وصف المذكر العاقل الى

فواعل في جمع فارس وسابق وصاحب . . .

إذا أنت تدبرت ما جمعه من (فاعل) وصف المذكر العاقل على (فواعل) تكسيرا ، ونسبوه الى الشذوذ ، استطعت أن ترد كثيرأمنه الى مضارعة الاسم أيضا . فاذا تأملت (الفارس) لم تر أنه على شيء من الحدوث ، وجدت أنك لست بحاجة الى ذكر موصوفه أو تقديره ، لشهرة استعماله منقطعاً عنه ، واختصاصه . فانت تقول (مررت بفارس) كما تقول (مررت برجل) ولا تخشى فيه اللبس ، فتكسره في الجمع كما تكسر الأسماء .

هذا وانظر الى ما جاء في خزائنة الأدب للبغدادي ، حول تأويل جمع فارس على فوارس (٢٠٦/١) : (وأما الثاني ، أي الوجه الثاني ، فقالوا انه من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء فقرب بذلك منها ، ولأنه لا لبس فيه ، كما ذكر سيبويه ، من أن الفارس في كلامهم لا يقع الا للرجال) .

وهاك ما قاله المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ، حول جمع (سابق) على (سوابق) في بيت بشامة النهشلي :

ان تبتدر غاية يوماً لمكرمة تلق السوابق منا والمصلين

قال (١٠٣/١) : (يقول ان تستبق نهاية مجد أو غاية مكرمة ، تر السابقين منا ، والتالين أيضاً منا . وانما قال المصلين ، ولم يقل المصلتيات مع السوابق ، لأن قصده الى آدميين ، وان كان استعارهما من صفات الخيل . ويجوز أن يكون أخرج السابق لانقطاعه عن الموصوف في أكثر الأحوال ، ولنبايته عن المجلي ، وهو اسم الأول منها ، الى باب الأسماء فجعله على السوابق ، كما يقال كاهل وكواهل ، وغارب وغوارب) .

وفي المصباح (مادة فرس) : (وعن ابن القطان يجمع الصاحب على صواحب) . فاذا كان الصاحب مما جاء ، وصفاً لمذكر عاقل ، فقد أنزل منزلة الأسماء ، فاستغنى عن موصوفه . فقد جاء في اللسان :

(والصاحب المعاشر ، لا يتعدى تعدى الفعل ، أعني أنك لا تقول : زيد صاحب عمراً ، لأنهم انما استعملوه استعمال الأسماء ، نحو غلام زيد) . وقال المرزوقي (٧١/١) : (قوله : صاحباً صفة في الأصل ، استعملت استعمال الأسماء ، فلم يجر مجرى أسماء الفاعلين ، ويجري على طريقته : والد) .

من الأئمة من اشترط في تكسير فاعل على فواعل

من صفات الرجال ، أمن اللبس الى مضارعة الاسم

أبي سيبويه أن يجمع (الوالد والصاحب) تكسيراً على فواعل ، ولو استعمل استعمال الأسماء ، وانما أجاز أن تقول (صواحب وأوالد) جمعاً لصاحب ووالد ، من صفات

الرجال ، اذا سميت بهما رجلين ، فكانا اسمين فعلا • قال سيبويه (١٠٠ / ٢) : (وأما والد وصاحب ، فانهما لا يُجمعان ونحوهما ، كما يجمع قادمُ الناقة ، لأن هذا وان تُكلم به كما يُتكلَّم بالأسماء ، فان أصله الصفة ، وله مؤنث يُجمع بفواعل ، فأرادوا أن يفرقوا بين المؤنث والمذكر ، وصار بمنزلة المذكر الذي يستعمل وصفاً نحو ضارب وقتل • واذا جاءت صفة قد كسرت كتكسيرهم اياها لو كانت اسماً ، ثم سميت بها رجلاً كسّرتة على ذلك التكسير ، لأنه كسّر تكسير الأسماء ، فلا تُجاوزنّه) • قال أبو سعيد السيرافي في شرحه : (ذكر سيبويه والدأ وصاحباً ، قبل التسمية بهما فاذا ان صاحباً اذا جمعناه لم نقل فيه صواحب ، وكذلك والد لا نقول فيه أوالد ، لأن هذين صفتان من حيث يقال والد ووالدة وصاحب وصاحبة • واذا كان الصفة على فاعل للمذكر لم يجمع على فواعل ، وانما يقال فيه فاعلون • وهذان الاسمان قد كثرافجريا مجرى الأسماء ، فلم يجب لهما بذلك أن يقال صواحب وأوالد ، اذ كان يقال في مؤنثهما صاحبة ووالدة • ولو سمينا رجلاً بصاحب لقلنا في التكسير صواحب • وأما والد فقال الجرمي اذا سمينا به لم نقل الا والدون • فان سمينا به مؤنثاً لم نقل الا والدات ، وان سمينا بوالدة قلنا والدات ، لأن العرب تنكبت في جمع ذلك التكسير قبل التسمية) •

وفحوى كلام سيبويه أنك لا تقول (صواحب وأوالد) ولو استعملنا استعمال الأسماء ، اذ بقي لهما من الصفة قبولهما التأنيث ، فانت اذا كسّرتهما كذلك التيسا بما يجمع منهما مؤنثين • أما ان سميت بهما فان لك ذلك لانتفاء اللبس • وقد ذهب الجرمي الى أبعد من هذا ، كما رأيت ، فقد أبى تكسير والد على أوالد ، ولو سميت به • فانت تقول (والدون) في جمع والد ، ولو جعلته اسماً للرجل • فكان ضابط سيبويه فيما يصح أن يجمع على (فواعل) اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، أن يضارع الاسم ، وألا يقع اللبس بينه وبين مؤنثه ، كما هو الحال في فارس وفوارس ، لاختصاصه بالرجال • أما اذا جعلنا الوصف اسماً للرجل فلا خلاف في تكسيه تكسير الأسماء • قال سيبويه (٩٨ / ٢) : (وان سميت رجلاً بمسلم فاردت أن تكسّر ولا تجمع بالواو والنون قلت : مسالم ، لأنه اسم مثل مطّرف • وان سميت بخالد فاردت أن تكسّر للجمع قلت : خوالد ، لأنه صار اسماً بمنزلة القادم والآخر ، وانما تقول القوادم والأواخر والأناسي وغيرهم في ذا سواء • • • وقد قالوا فوارس في الصفة فهذا أجدر أن يكون • والدليل على ذلك أنك لو أردت أن تجمع قوماً على خالد وحاتم ، كما قلت المناذرة والمهالبة ، لقلت الحواتم والخوالد •) •

خطأ القول باباحة فاعل على فواعل

من صفات الرجال

عرض الأستاذ محمد المدناني ، لما نحن فيه ، في كتابه معجم الأخطاء الشائعة ، فأقر جمع (باسل) على (بواسل) فقال : (ولا يخطيء من يجمع كل صفة لمذكر عاقل على وزن فاعل ، على فواعل) ، ثم استدرك فأردف : (ولكن الأصل ألا يجمع على فواعل الا الكلمات التي نجدها في المعاجم) • وقد اعتمد المدناني في مخالفة النحاة ، على أن

ما جمع على (فواعل) من (فاعل) اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، كثير قد أربى على الثلاثين .

وقد سبقه الى هذا عضو المجمع القاهري الأستاذ عباس حسن ، فقد جاء في كتابه (النحو الوافي) (٤٨٦/٤) : (والحق أن صيغة فاعل يجمع قياساً على فواعل ، سواء أكانت صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل . غير أن مراعاة الشرط أفضل . أما من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل الى ما هو مباح ، وإن كان دونه في القوة) ، وقد علل هذه الاباحة فقال : (أما سبب الاباحة وعدم التقيد بالشرط . . فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته ، الى جموع كثيرة تجاوزت الثلاثين) .

ولعل الباحث الذي عناه الأستاذ عباس ، هو الأستاذ علي السباعي . فقد قرأت له في مجلة الأزهر (عدد حزيران من عام ١٩٦٨) قوله : (بَسَلَ الفعل : في المعاجم بَسَلَ يبَسَلُ بَسْولاً وبَسْالة ، شَجُعَ فهو بسيل وباسل ، والجمع بَسْسَلاء وبَسْل . ولم يجيء في المعاجم بواسل كفوارس وهوالك ونواكس ، فأنكرها المعاصرون : اليازجي في لغة الجرائد ، والأستاذ بشر فارس في المقطع ، ونقد الأخير شاعرنا العظيم . . علي الجارم في قوله مؤبناً ملك العراق المرحوم غازي الأول :

طرحنا رداء اليأس عنا بواسلا وان هزنا يوم الفراق وان أدا)

الى أن قال : (وقد وقعت على جموع لفاعل وصف لمذكر عاقل ، تبطل قول النحويين بشذوذ الفارس مع ما مثله) . وختم قوله (وبعد فائتاً ننتظر رأي المجمع الموقر في هذا الجمع بعد أن جاء السماع بثلاثين منه فصيحة واضحة) .

كثرة فاعل على فواعل في صفة الرجال لا يشفع باباحته ما دام ثمة سبب لشذوذه

أقول لا مسأغ البتة لاباحة جمع فاعل على فواعل اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، ولا عبرة بما جمع منه على هذا النحو ، ولو تجاوزت ثلاثين لفظاً . ذلك أنه لا مندوحة عن ملاحظة حال الصفة وتعرفها والتعويل على دلالتها وما تعنيه كما أسلفنا . فإذا وجدت الصفة من فاعل على الأصل دالة على الحدوث ، معتمدة على موصوف مقدر أو مذكور ، كان لا مناص من جمعها جمع تصحيح من فاعل . فإذا قلت (هؤلاء ذائعو الصيت ، أو مانعو الزكاة) لم يصح بحال أن تقول فيه (هؤلاء ذوائع الصيت أو موانع الزكاة) . أو قلت (هؤلاء قائلون بالسعي ، قائمون على الأمر ، أمرون بالمعروف ، ناهون عن المنكر) ، امتنع أن تقول فيه : (هؤلاء قوائل بالسعي ، قوائم على الأمر ، أوامر بالمعروف ، نواه عن المنكر) . وقد جاء في التنزيل (أولئك هم الخاسرون) و (أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) و (ان كنتم فاعلين) ، أفصح أن تحل فيها ، لو جئت بمعناها ، (الخواسر) محل (الخاسرون) ، و (خوالد) مكان (خالدون) ، و (فواعل) في موضع (فاعلين) ؟

هذا وقد جاء في خزانة الأدب للبغدادى (٢٠٦/١) : (قال الشاطبي في شرح الألفية : وطريقة المبرد في جمع ما جاء شاذاً من هذا النوع ، أن فواعل هو الأصل في الجميع ، وإنما منع خوف اللبس . فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات حيث آمنوا (اللباس) . أقول ليس فيما ذهب إليه المبرد خروج عما قرره النحاة . وكل ما في الأمر أن الامام المبرد قد رأى أن جمع (فاعل) على (فواعل) هو الأصل . فإذا امتنع (فاعل) من صفة الرجال أن يجمع عليه ، فذلك لالتباسه بصفة النساء . ف (فواعل) إنما هي جمع (فاعلة) في صفات من يعقل دون (فاعل) .

وقال المبرد في كتابه الكامل ، في كلامه على بيت الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيداً رأيتهم خضع الرقاب نواكسي الأبصار

(وفي هذا البيت شيء يستطرفه النحويون ، وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فواعل لئلا يلتبس بالمؤنث ، لا يقولون : ضارب وضوارب لأنهم قالوا ضاربة وضوارب . ويقولون في المثل هو هالك في الهوالك ، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر ، أجراه على أصله فقال : نواكسي الأبصار ، ولا يكون مثل هذا أبداً الا ضرورة) .

وقال أبو علي المرزوقي في شرح الحماسة (٤٠) حول قول عتبة بن الحارث : (ومثلي في غوائبكم قليل) : (وقال أبو العباس المبرد : هذا هو الأصل في جميعه ، ويجوز في الشعر) . وقول المبرد : (ويجوز في الشعر) يعني أنه جارٍ في الشعر دون النثر .

هالك وهوالك

جمع العرب الهالك والغائب والشاهد ، من صفات الرجل على هوالك وغوائب وشواهد . قال صاحب الخزانة (٢٠٥١) : (وهالك وهوالك ، قالوا : هالك في الهوالك ، وغائب في الغوائب ، وشاهد في الشواهد ، قال عتبة بن الحارث لجَزء بن سعد :

أحامي عن ديار بني أبيكم ومثلي في غوائبكم قليل

فقال له جَزء : نعم وفي شواهدنا . فجمع عتبة غائباً على غوائب ، وجمع جزء شاهداً على شواهد ، وقد وجهت بتوجيهات) .

وعندي أن (الهالك والغائب والشاهد) قد أفردت من موصوفاتها وسلبت الحدود فأجريت مجرى الأسماء ، فكان ذلك وجه تكسيرها على (فواعل) كما كسرت الأسماء .

فالأصل في (هالك) أن يكون وصفاً على الحدوث ، كما في قوله تعالى (كل شيء هالك الا وجهه . القصص / ٨٨) ، لكنه استعمل مفرداً عن موصوفه فأجري مجرى الأسماء فجمع على (هوالك) . والذي أراه أنك إذا قلت على المثل (فلان هالك في الهوالك) جعلت هالكاً فيه صفة على الحدوث ، لم يكن الهوالك جمعاً له . وإذا جعلته ك (الهلكة) أي الشيء الهالك كان لجمعه على (هوالك) وجه . قال صاحب اللسان : (وفلان هلك من

الهلك ، أي ساقطة من السواقط ، أي هالك) • وقد خرج ابن بري على أنه جمع هالكة فقال : (يجوز أن يريد هالك في الأمم الهوالك ، فيكون جمع هالكة) على القياس • وهناك وجه آخر • ذلك أن قول المثل (انه هالك في الهوالك) لا يوجب أن يكون (هوالك) أصلا ، جمع هالك • وكل ما يعنيه أنه قد وقع موقع جمعه وأغنى مفعلاه • فانظر الى قول ابن جني في الخصائص (٣٢٧/١) : (ومثله ليلة طلقة وليال طوالق ، فليس طوالق تكسير طلقة ، لأن فَعْلَة لا تكسر على فواعل ، وانما طوالق جمع طالقة ، ووقعت موقع جمع طلقة) •

غائب وغائب

أما غائب ، فقد ورد في اللسان (وغائب الرجل ما غاب منه : اسم كالكاهل والجامل وأنشد ابن الأعرابي :

ويخبرني عن غائب المرء هَدْيَه كفى الهدي عما غيَّب المرء مغبرا)

والغائب ها هنا اسم للشيء الخفي أو الغائب • وجاء في التاج (وغائبك ما غاب عنك : اسم ، كالكاهل والجامل ، أي ليس بمشتق من الغيبوبة • وأنشد ابن الأعرابي .. قال شيخنا : ولكن قوله في تفسيره ما غاب عنك ، أي الذي غاب ، صريح في أنه صيغة اسم فاعل من غاب • وان كان يمكن دعوى أنه الأصل ، وتنوسيت الوصفية ، وصار اسماً للغائب كالصاحب ، فتأمل) •

وعندي أن (الغائب) قد أطلق اسماعلى الذي غاب عاقلا أو غير عاقل ، فانقطع عن موصوفه ، وضارع الأسماء •

شاهد وشواهد

وكذا الحكم في (شاهد) بمعنى (حاضر) • قال صاحب اللسان : (وشهده شهوداً أي حضر فهو شاهد ، وقوم شهود أي حضور) • وقال صاحب المفردات (الشهود والشهادة الحضور مع المشاهدة ، أما بالبصر أو البصيرة ، وقد يقال للحضور مفرداً • قال : عالم الغيب والشهادة ، لكن الشهود بالحضور المجرد أولى ، والشهادة مع المشاهدة أولى) •

وشاهد في الأصل صفة على الحدوث ، تقال فيما يقابل الغائب • قال صاحب اللسان (وقلبه شاهد ذلك غير غائب عنه) • وقد استعمل مفرداً عن موصوفه فأجري مجرى الأسماء • فانت تقول (جاء شاهدك) فتقطع الصفة عن موصوفها ، وتعني ب (الشاهد) أن يكون من الشهادة أو الشهود ، على السواء •

وفي التنزيل (وشاهد ومشهود) ، قال صاحب المفردات (وقيل المشهود يوم الجمعة ، وقيل يوم عرفة ويوم القيامة ، وشاهد : كل من شهده) • وقد قيل (شواهدكم) فيما يقابل (غوايبكم) كما أسلفنا • بل أطلق (الشاهد) اسماً للنجم وسواء أيضاً • ففي

النهاية (انه ذكر صلاة العصر ثم قال لا صلاة بعدها حتى يراها الشاهد ، قيل وما الشاهد ، قال النجم ، سماه الشاهد لأنه يشهد الليل أي يحضر ويظهر ، ومنه قيل لصلاة المغرب : صلاة الشاهد) .

باسل وبواسل

جاء (باسل) وقيل في فعله (بَسَلَ) كنصر و (بَسَلَ) ككرم . وقيل في جمعه (بَسَلْ وبُسَلَاء) . وذكر الهمذاني في ألفاظه أن جمعه (بَسَلْ) بضم الأول وتشديد الثاني وفتح . أما جمعه على (بواسل) إذا كان وصفاً للعاقل فلم يرد في معجم ، لكنه جاء في شعر باعث بن صُريم ، وهو شاعر جاهلي . قال :

وكتيبة سَنَعِ الوجوه بواسلِ كالأسد حين تذبّ عن أشبالها
قد قدت أوّل عُنْفُوَانٍ رعيها فلففتها بكتيبة أمثالها

وهما من أبيات الحماسة . وقد استدل الأستاذ علي الجارم على صحة جمع بواسل صفة للرجال بالبيت الأول ، على ما ذكرته الرسالة (٣١١/٣) . فهل جاء بواسل في قول باعث هذا ، صفة للرجال حقاً ؟ أما أبو علي المرزوقي فلم يُشر في شرحه إلى هذا . وهو لم يذكر في شرحه جمعاً لفاعل على فواعل من صفات الرجال إلا نص على شذوذه ، وأورد ما جاء في توجيهه . فقد ذكر فوارس ونواكس وهوالك وغواث وشواهد ، بل أورد سوافر وشواطن وخوارج (٧٦٩) ، وأتى بما قيل في توجيه كل منها ، فما الذي جاء به لتوجيه (بواسل) صفة للرجال ؟

قال المرزوقي في تفسير البيت (٨٣٦) : (فيقول ربّ كتيبة قد تعودت الغارات والصبر على الأبعاد فيها ، فاسودّت ألوانها بما تقاسيه من التعب ، وتديم لبسه من الأسلحة ، وكأنها في بأسها ونجدتها ، وماتأوي إليه من قوتها وشدتها ، الأسد إذا ذبت عن جرائها . . . وقوله بكتيبة أمثالها : لو قال مثلها لجاز ، ولكنه جمع على معنى طوائف الكتيبة لاختلافها) . فكيف أوّل المرزوقي وصف (الكتيبة) بالبواسل . أقول ذهب المرزوقي إلى أن الشاعر قد تصوّر الكتيبة أسداً في قوتها وشدتها وذبيّها عن جرائها ، ومن ثم قال (كتيبة بواسل) ، والبواسل هي الأسد . ففي اللسان (والباسل الأسد ، الكراهة منظره وقبحه) وفي التاج (البَسُول : الأسد) . فإذا صح قولك رجال بواسل فعلى جهة قولك رجال أسد .

أما الامام التبريزي فقد قال في شرحه (١١٢/٢) : (بواسل برده إلى الكتيبة ، وفواعل في وصف الرجال قليل ، يقال فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ونواكس وخارج وخوارج . . . ، وأمثالها يعني أمثال هذه الكتيبة من العدد ، وقال أمثالها فردّه إلى المعنى ، لأن الكتيبة هنا : الخيل والرجال) . فما الذي يعنيه قول التبريزي (بواسل : رده إلى الكتيبة) ؟ قوله هذا يعني أن الشاعر قد أتى بالوصف على (بواسل) ليطبّق بين

الوصف وبين الكتيبة . ولكن آتى الشاعر بالوصف على فواعل ليطابق بينه وبين لفظ الكتيبة أم بينه وبين معناها ؟

أقول أما لفظ الكتيبة فان يقتضي أن يكون الوصف مفرداً مؤنثاً فيقول (كتيبة باسلة) هذا هو الأصل . وأما معناها فانه لا يوحى أن يكون وصف الكتيبة (بواسل) ويكون بواسل مع ذلك وصفاً للرجال ، كما أشار اليه التبريزي في قوله (وفواعل في وصف الرجال قليل) ، ما لم يكن قد قصد بالكتيبة (الخيل والرجال) على حد قول الشارح نفسه . على أن التبريزي لم يعلل مجيء (بواسل) وصفاً للرجال ، كما فعل المرزوقي .

وانظر الى قول الشاعر :

غشيتة وهو في جأواء باسلة عَضْباً أصاب سَوَاءَ الرأس فانفلقا

قال المرزوقي (٦٠) : (في جأواء باسلة : في جيش تام السلاح كرية اللقاء) . وقال الجوهري (وكتيبة جأواء . . وهي التي يعلوها لون السواد لكثرة الدروع) . فكتيبة جأواء هي كتيبة كدراء اللون في حمرة كلون صدأ الحديد ، كما قال الزمخشري في الأساس . وقد وجه المرزوقي وصف الكتيبة بالباسلة بأنها تامة السلاح كرية اللقاء ، ويعبر ببسالة الأسد في الأصل عن شجاعته وكراهة وجهه وشدة عبوسه . ففي الأساس (فيه بسالة . . وقد بَسَل وتَبَسَّل إذا تشجع ، وأسَد باسل) وأضاف (وله وجه باسر باسل : شديد العبوس) . فاذا قيل كتيبة باسلة عَنَوْنَا أنها كرية اللقاء ، واذا قيل كتيبة بواسل عَنَوْنَا أن جندها بواسل أي أسد . فقد سمي الأسد بالبواسل ، والبواسل صفة غالبية انقطعت عن موصوفها فقامت مقامه وانزلت منزلته ، والأصل أسد بواسل . قال المرزوقي (٤١) : (والبسالة توصف بها الأسد والرجال ، يقال أسد باسل وبسول كما يقال رجل باسل وبسول) . واذا كان الباسل صفة للأسد والرجل على السواء فقد اشتهر وصفاً للأسد كأنه الأصل فيه حتى غدا علماً له . فانظر الى قول أبي زيد الطائي :

صادفت لما خرجت منطلقاً جهم المنحيتا كباسل شرس

وهكذا أصبح الباسل اسماً من أسماء الأسد ، فاذا قلت هؤلاء بواسل عنيت هؤلاء أسد أو كالأسد في عبوسهم غضباً وشجاعة ، كما تقول هؤلاء ذوائب القوم والذوابة اسم في الأصل قد وصف به . وجاء الأستاذ علي السباعي ببيت آخر للزفيان السعدي ، قال فيه :

يحملن أسد الزارة البواسلا مدرعين للوغى سرايلا

قال السباعي (يعني خيلاً تحمل فرساناً بواسل شجعان كأسد الأجمة ، قد لبسوا للحرب لباسها) ، وعندني أنه على تقدير (يحملن رجالاً كأسد الزارة البواسل ، مدرعين للحرب سرايلاً) ، فالبواسل صفة للأسد ، على الأصل .

تكسير باسل صفة للرجال على بُسَل وبسلاء وتصحيحه على باسلين

يكسّر باسل صفة للرجال على بُسَل كشاهد وشُهَد وعاذل وعُذَل ، كما جمعه الهمداني في ألفاظه ، وقد يجمع كبسيل على بسلاء ما دام صفة ثابتة ، وليس فعلاء مختصاً

بفعيل • قال الأشموني (١٣٣/٤) : (ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم ، وهو على فاعل أو فعّال ، حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء ، هو ما في التسهيل ، كما تقدّم) • وقال ابن جني في الخصائص (٣٨٧/١) : (يدل على ذلك تكسيرهم لشاعر على شعراء ، لما كان فاعل هنا واقعاً موقع فعيل كسّر تكسيه ليكون ذلك أمانة ودليلاً على ارادته ، وأنه مُغْنِ عنه ، وبدل منه •• وعلى ذلك قالوا عالم وعلماء • قال سيبويه : يقولها من لا يقول عليهم • لكنه لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له ، وطول الملابس ، صار كأنه غريزة ، ولم يكن على أول دخوله فيه • ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً ، فلما خرج بالغريزة إلى باب فعّل ، صار عالم في المعنى كعلم فكسّر تكسيه) •
 أما تصحيح (باسل) على (باسلين) فهو القياس والباب ما دام باسل صفة للرجال • قال قتادة الحنفي :

ما كنت أول من أصاب بنكبة دهرٍ وحيّ باسلون صميم

قال المرزوقي (٧٦٧) : (وقول باسلون صميم ، فالبسول عبوسة الشجاعة والغضب والصميم خالصة الشيء ، وما به قوامه • يقال للرجل هو من صميم قومه ، أي من محض أصلهم • ويوصف بالصميم الواحد والجمع) •

وقال التبريزي (٢٦٩/٢) : (وحيّ باسلون يعني أنهم قاتلوه فغلبوه ، ومدحهم بقوله باسلون صميم ، وهم أعداؤه ، لأن عدو الرجل ينبغي أن يكون مثله ، فإذا مدحهم فقد مدح نفسه) • أما (بسّل) فهو جمع بسّول ، ويجوز فيه التسكين ، كما جاء في الهمع (١٧٦/٢) •

الهوازم والخوارج

قال قتادة بن مسleme الحنفي ، وهو شاعر جاهلي :

لم ألق قبلهم فوارس مثلهم أحمى ، وهن هوازم وهزيم

قال المرزوقي في شرح الحماسة (٧٦٨) : (فأما قوله أحمى فالمراد به أحمى منهم •• أي لم ألق فرساناً مثلهم قبلهم هم أحمى منهم هازمين ومهزومين • وقوله : وهن هوازم الواو واو الحال والضمير منه لفرق الخيل وطوائفها ، ولهذا قال هوازم لما كان فاعل يختص بجمع المؤنث إلا في الأحرف المحدودة عند الكلام في فوارس) ، وأردف : (ومثل هوازم قولهم الخوارج لأن المراد به الفرق •• فأما قوله وهو هزيم فهو فعيل بمعنى مفعول ، والمراد به الكثرة لا الواحد ، كأنه قال : وهي بين هازمة ومهزومة) • ومن ثم ليس (هوازم) ها هنا جمع هازم صفة لعاقل ولا (خوارج) جمع خارج صفة للرجال •

امتناع القول باباحة فاعل على فواعل إذا كان
 صفة للرجال

يستبين بما تقدم أن لا وجه لاطلاق القياس في جمع (فاعل) على (فواعل) إذا كان صفة لمذكر عاقل • ولا مسأغ لقولك (نحن جواد في العمل ، عوازم على المضني فيه)

أو قولك (نحن الحوافظ للعهد والسوائل عنه) ، بدلا من قولك (نحن جادون في العمل ، عازمون على المضي فيه) أو بدل قولك (نحن الحافظون للعهد والسائلون عنه) • على أن لنا أن نقيس على ما جمعه العرب من ذلك وذكروا توجيهه ، فإذا أنت أسميت من يرصد حركة العدو (راصداً) إذا كان الرصد نهاراً ، أو (ساهراً) إذا كان الرصد ليلاً ، فجعلت كلاهما صفة غالبية قُطعت عن موصوفها فجرت مجرى الأسماء ، جمعت الأول على (روادد) والآخر على (سواهر) ، ولذلك وجه ظاهر • فقد جمعوا (القابس) الذي يقبس الخبر ويعلمه الناس ، وأصله طالب النار وأخذها ، على قوابس ، و (الرافد) وهو المعطي والمعين ، على روافد • وهذا سبيل القياس فيه •

جمع فعل على أفعال عند الأقدمين

كثرة النحاة على أن ما يجمع على (أفعال) هو (فعل) بفتح الفاء والعين • أما (فعل) صحيح العين ساكنها فهو يجمع على (أفعل وفعال وفعل) • قال سيبويه في الكتاب (١٧٥/٢) : (أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فانك إذا ثلثته إلى أن تمثله ، فان تكسره أفعل • فإذا جاوز العدد فان البناء قد يجيء على فعال وعلى فعول) • وهذا ما حكاه السيوطي عن النحاة في جمعه (١٧٤/٢ - ١٧٥) •

وقال ابن الحاجب في شافيته (٨٩/٢) : (الغالب في نحو فلس على أفلس وفلوس) أي على أفعل وفعل • وزاد الرضي في شرحه (فعلا) بكسر الأول فقال (والغالب في كثرة فعل أن يكون على فعول وفعال) •

أما جمع (فعل) ساكن العين على (أفعال) فالأكثر من النحاة على أنه شاذ • قال سيبويه في الكتاب (١٧٦/٢) : (انه ليس بالباب) • وقال الشنتمري شارح أبيات الكتاب (انه شاذ) • وتابعهما كثيرون ومنهم صاحب التصريح • ونزع ابن يعيش إلى هذا في شرح المفصل (١٥/٥) فقال : (فمن الشاذ تكسيرهم فعلاً بسكون العين في القلة على أفعال والقياس أفعل) •

وذهب بعض النحاة إلى قياس فعل على أفعال ولكنهم قصره على ما كان مضاعفاً وما أوله الهمزة أو الواو • قال الأشموني في شرح ألفية ابن مالك (١١٩/٤) : (وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف ، أو واو نحو وهم • وقال (وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني • كوقت وأوقات • ثم قال ان المضاعف من فعل كالذي فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام وجد وأجداد ورب وأرباب) •

على أن من النحاة من قال بقياس فعل صحيح العين على أفعال • قال أبو حيان فيما حكاه في حاشيته على شرح الجاربردي للشافعية (١٢٩) : (ولو ذهب ذاهب إلى اقتياس أفعال من فعل صحيح العين ، لكان قد ذهب مذهباً أحسن لكثرة ما ورد منه) •

جمع فَعَلَ على أفعال عند المحدثين

نحا نحو قياس فعل على أفعال من المحدثين الأب أنستاس ماري الكرمللي ، وعرض لهذا في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دور انعقاده الرابع فأخذ على النحاة قولهم بشذوذ هذا الجمع وقصرهم إياه على ألفاظ معدودات . وذكر أن ما تحصل له من جمع فعل عامة على أفعال بلغ (٣٤٠) مثلاً ، ولم يتحصل له من جمع فعل على أفعل غير (١٤٢) لفظاً . وأيده في ذلك كثيرون ومنهم الدكتور مصطفى جواد في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف) فأطلق قياس فعل على أفعال وأكد صحة جمع (بحث) على (أبحاث) بعد أن نقل المصدر إلى الاسم ، وقد سُمي به كتاب (تنقيح الأبحاث في الملل الثلاث) للفيلسوف عز الدولة ابن كمونة اليهودي البغدادي من رجال القرن السابع الهجري . كما جمعه القفطي والحكيم الرازي جمع كثرة حين قال (بحثاً وبحوثاً) . أقول الصحيح قول من قال بقياس فعل على أفعال . لكن الأب الكرمللي قد تحيف النحاة فلم يشر إلى أن منهم من ذهب إلى هذا القياس كأبي حيان ، على ما ذكرناه . وعاب عليهم أنهم اعتادوا الحكاية دون تات أو معاناة ، والمتابعة والاقتداء دون فحص أو تدبر أو اجتهاد ، ولو صحت دعواه لما اختلف أقوالهم وتباينت آراؤهم في كل مجال . وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة برأي لجنة الأصول في اقرار هذا القياس في دورته السادسة والثلاثين عام ١٩٧٠ ميلادية .

خَصَمَ وأَخْصَمَ

اختلف الباحثون في جمع خصم على أخصام ، فمنه الشيخ إبراهيم اليازجي إذ قال : (ويقولون هؤلاء أخصامي ، يريدون جمع الخصم بالفتح ، وفعل الصحيح العين لا يجمع على أفعال ، إلا ألفاظ شذت ليس هذا منها ، والصواب جمعه على خصوم) وتابعه في ذلك جماعة . ورد الأستاذ سليم الجندي هذا القول مستظهراً بما جاء في مستدرک التاج (ومما يستدرک عليه الأخصام جمع خصم ككتف وأكتاف ، أو جمع خصم كفرخ وأفراخ ، أو جمع خصيم كشهيد وأشهد) . وقد أثبت (خصماً على أخصام) في كتابي (أخطأونا في الصحف والدواوين) محتجاً بهذا النص ، فثبت بذلك جمع خصم على أخصام لمجيء السماع به ، وقد رأيت أن القياس يؤيده .

زَهَرَ وزَهَرَ وأَزْهَرَ

جاء الزهر بسكون الهاء وفتحها ، وجمع في المعاجم على (أزهار) ، وقد يجمع (الزهر) الساكن العين قياساً على (زهور) . لكنه قيل إن الأصل فيه التحريك أي (الزهر) بفتح الهاء ، والزهر بالسكون فرع منه . وقياس فَعَلَ المفتوح العين على أفعال ، فاعتبر في الجمع الأصل فقيل أزهار دون زهور الذي هو جمع (زهر) بسكون الهاء . وقد أخذ بهذا من المحدثين الشيخ مصطفى الغلايني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) .

أقول أما أن (فعلاً) بسكون العين يجمع في الكثرة على فعول فهو ما قال به سيبويه في الكتاب (١٧٥/٢) ، إذ جاء فيه (. . . فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فعال

وعلى فعول ، وذلك قولك كلاب وكباش وبغال . وأما الفعول فنسور وبطون . وربما كانت فيه اللفتان فقالوا فُعول وفِعال ، وذلك قولهم فروخ وفراخ وكعوب وكعاب (وفُعول وفِعال) . ونحو من ذلك ما جاء في شرح الشافية للرضي ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وألفية ابن مالك ، وحاشية الصبان على شرحها .

وأما أن العرب قد جمعت زهراً على أزهار دون زهور لأنها جمعت زهراً بالتحريك ، واعتدت به أصلاً فاستغنت بذلك عن جمع (زهر) بسكون الهاء ، فهذا قد بُني على ما ذهب إليه الكثرة من الأوائل من أن فعلاً ساكن العين صحيحها لا يقاس على أفعال. أما وقد ثبت أن أفعالا يكثر في جمع فعل وفعل ، بسكون العين وفتحها ، على السواء ، فقد وهن القول بأن العرب قد اعتمدت في الجمع على (زهر) بالتحريك دون زهر (بالاسكان .

والخلاصة أننا إذا جمعنا زهراً باسكان الهاء على زهور فقد أخذنا بالقياس الغالب ، وقد جاء هذا في كلام الأئمة . قال صاحب المصباح في مادة - روض - (الروضة الموضع المعجب بالزهور) كما أشار إليه الشيخ أمين ظاهر خير الله في كتابه (اللؤلؤ المنضود) . قلت جاء في التاج أيضاً في الكلام على - العنبر - (وقيل الأصح أنه شمع عسل ببلاد الهند ، يجمد وينزل البحر ، ومرعى نحله من الزهور الطيبة ، يكتسب طيبه منها) ، كما أشار إليه العدناني في معجمه .

أما الأزاهير فجمع الأزهار كالأقواويل جمع الأقوال . وبقي أن نشير إلى أن (الزهور) مصدر (زهر) أيضاً كفسح له في المجلس فسوحاً . ففي اللسان (وزهر السراج يزهر زهوراً وازدهر تلاًزاً . قال الأزهري . . . وزهرت النار زهوراً أضاعت وأزهرتها أنا) .

جو وجواء وأجواء

والجو بتشديد الواو يجمع على جواء بكسر الأول ، وعلى أجواء . ومن النقاد من قصر جمعه على جواء . قال الأستاذ أحمد حسن الزيات في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج/ ٩) : (العرب يجمعون الجو على جواء ، والمحدثون يجمعونه على أجواء) . وليس هذا بالوجه ، فقد جاء جمع الجو على أجواء غير مرة ، في نهج البلاغة من ذلك قوله (١٠/ ١) : (ثم أنشأ سبحانه فتق الأجواء وشق الأرجاء) قال الشارح (الأجواء جمع جو ، وهو هذا الفضاء العالي بين السماء والأرض) . وقوله (١٦٧/ ١) : (وحشا بهم فتوق أجوائها) . قال الشارح (الأجواء جمع جو ، وأصله ما اتسع من الأودية ، ويقال لما بين السماء والأرض من الفضاء جو) . والضمير في (بهم) عائد إلى الملائكة . وقد حكى صاحب النهاية قول علي (رض) : (فتق الأجواء . .) وحكاه عنه صاحب اللسان .

ولكن أي الجمعين هو القياس أجواء أم جواء ؟

أقول من القدماء من قال بقياس فعل على أفعال لكنه اشترط أن يكون صحيح العين كآبي حيان ومنهم من قال بقياسه فاشترط أن يكون مبدوءاً بهمزة أو واو ، أو يكون مضاعفاً .

ولم أر في أمثلة المضاعف ما جاء معتلا . ومنهم من شرط أن يكون أجوف معتل العين دون اللام ، بالواو أو الياء . ومن أمثلة الكتاب (١٨٤/٢ - ١٨٥) : (سوط واسواط وثوب وأثواب ونوع وأنواع) من الواوي ، و (بيت وبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ) من اليائي . ونحو من ذلك ما جاء في الشافية وشروحا . فليس جمع جو على أجواء قياسا عند الاقدمين ، وإنما هو كذلك عند المحدثين .

أما جمعه على (جواء) فهو قياس غالب عند الأقدمين فقد جمعوا فعلا في الكثرة على فعال عامة كما اشرنا اليه وذكر الرضي من الناقص الدلو والدلاء والظبي والظباء .

قبو وأقباء

جمع قبو على أقباء صحيح . قال الفيومي (القبو معروف والجمع أقباء) . وآفعال ينقاس جمعا لفعل صحيح العين عند بعض الاقدمين ، وكذلك هو عند المحدثين . على أن الكتاب يجمعون القبو على أقبية ، وقد انفرد بجمعه هذا البستاني في معجمه محيط المحيط . وحقيقة الأمر أن الأقبية لا يصح جمعا لقبوي الأصل ، لأن (أفعلة) لا ينقاس جمعا لثلاثي . قال صاحب الهمع (أفعلة يطرد في اسم مذكر رباعي ثالثه مد ٠٠) ثم قال (وندر قَدَح وأقدحة وقز وأقزة وخال وأخولة) . فالأقبية اذن ليست قياسا في جمع (قبو) ولم يرد به نص معتمد . لكن (الأقبية) جمع قباء بفتح أوله ، والقباء نوع من اللباس . قال الفيومي (والقباء ممدود والجمع أقبية) وقال ابن منظور (والقباء ممدود، من الثياب، الذي يلبس . مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه، والجمع أقبية) .

الأقبية جمع الجمع

مر بنا أن (فعلا) يجمع في القلة على أفعال ، وفي الكثرة على (فعال) نحو كعب وكعاب ، قياسا غالبا ، فيقال على ذلك قبو وقباء ، وقباء هذا يجمع أقبية ، فيكون أقبية هنا جمع الجمع . وليس هذا بدعا ، فقد قال الأئمة نحواً منه في تخريج (فعَل) بفتح العين على أفعلة كندى وأندية . فقد جاء في كشف الطرة للألوسي : (وقال آخرون بل هو جمع الجمع فكأنه جمع ندى على نداء مثل جَمَل وجمال ، ثم جمع نداء على أندية مثل رشاء وأرشية وغطاء وأغطية) . وقد اعتُرض على هذا ، اذ جاء في المصدر (وردّه السهيلي بأن فعلا جمع كثرة فلا يجمع هذا الجمع الذي هو للقلة) . وفحوى قوله أن (فعلا) جمع من جموع الكثرة ، و (أفعلة) من جموع القلة ، فكيف يجمع ما هو من جموع الكثرة على جمع من جموع القلة ؟ أقول الجواب عن اعتراض السهيلي قريب وليس بالبعيد . فالعرب لم يعتدوا بهذا في جمع الجموع . والافكيك جمعوا (البيوت والرجال والديار) على (البيوتات والرجالات والديارات) وليس (الفعول والفعال) من جموع الكثرة والجمع السالم من جموع القلة ؟ وقد جاء في المخصص لابن سيده حول جمع الجمع (١١٨/١٤) : (وقالوا أصيل وأصل ثم كسروا أصلا على أصل) . أوليس الأصل جمع كثرة وأصل جمع قلة . وقد بحث هذا ابن جني في اعراب الحماسة فأقر جمع صواحب

ومَوَالٍ على صواحبات ومَوَالِيات ، ونواكس على نواكسين ، ونداء جمع ندى على أندية ، كما ذكره في الخصائص (٢٣٦/٣) .

رحى على أرحاء وقفاً على أقفاء

عاب الحريري في درة الغواص جمع (رحي وقفاً) وهما ثلاثيان على (أرحية وأقفية) فقال : (والصواب فيهما أرحاء وأقفاء) ، وذهب الى هذا كثيرون . وجاء في المصباح (وربما جمعت على أرحية ومنعه أبو حاتم وقال هو خطأ . . وقال ابن الأنباري : والاختيار أن يجمع الرحي على أرحاء والقفا على أقفاء . . لأن جمع فَعَلَ على أفعلة شاذ . وقال الزجاج أيضاً : الرحي أنثى وتصغيرها رُحِيَّة ، والجمع أرحاء ، ولا يجوز أرحية ، لأن أفعلة جمع الممدود لا المقصور ، وليس في المقصور شيء يجمع على أفعلة) . ونحنا هذا النحو الامام ابن مكي في كتابه (تثقيف اللسان وتنقيح الجنان) فاعتد جمع (القفا والرحى) على (أقفية وأرحية) من الخطأ ، كجمع الهوى على أهوية .

ورود السماع بأرحية وأقفية

على أن من الأئمة من أقر (أرحية وأقفية) وحملهما على السماع ، لكنه علل ذلك ، كما فعل ابن بري فقال : (ما أنكره الحريري ورد السماع به . . فقالوا : رحي وأرحية وقفاً وأقفية . . . وهذا مما حملوا فيه المقصور على الممدود) ، وقال (رحي وقفاً سُمِعَ فيهما المدّ فيكون هذا من مدّهما) . أي أن (أرحية وأقفية) جمعان لـ (رحاء وقفاء) في الأصل ، مفردين ، دون (رحي وقفاً) .

ولكن جاء في المصباح (قفا يذكر ويؤنث وجمعه على التذكير أقفية ، وعلى التأنيث أقفاء مثل أرحاء ، قاله ابن السراج . .) : وهو غريب . فإذا كان أقفية قياساً فان النحاة لم يشترطوا في قياس أفعلة تذكير مفردة وحسب ، بل التزموا أن يكون رباعياً ، وإذا كان سماعياً فلا حاجة الى اشتراط هذا .

شرط الجمع على أفعلة

شرط الجمع على أفعلة أن يكون مفردة اسماً مذكراً رباعياً ثالثه مدّ . فكيف ساغ أن يجمع (قباء) على أقبية و (نداء) على أندية ، وقباء ونداء جمعان فهما مؤنثان ؟ أقول قد ذهب الى هذا بعض الأئمة . قال صاحب المصباح (الشتاء جمع شتوة مثل كلبة وكلاب) وأردف (ويقال انه مفرد ، علم على الفصل ، ولهذا جمع على أشتية . وجمع فعال على أفعلة مختص بالمذكر) . وهكذا نزع بعضهم الى أن الذي جمع على أشتية هو شتاء المفرد المذكر خاصة . لكن آخرين لم يروا هذا الرأي اذ قالوا : الشتاء جمع ويجمع على أشتية . ويقوي هذا ما جاء في الصحاح (الشتاء معروف ، قال المبرد هو جمع شتوة ، وجمع الشتاء أشتية) . ونحو هذا في القاموس أيضاً .

فتبين بهذا أن الأئمة قد جمعوا فعالاً على أفعله ، ولو كان جمعاً ، وأصبح شرط التذكير مخصوصاً بالمفرد وانظر الى قول الجوهري في الصحاح في جمع (جرو) : (الجرو ٠٠ ولد الكلب والسباع ، والجمع أجري ، وأصله أجرو على أفعل ، وجراء ، وجمع الجراء أجرية) ٠ وهكذا جمع الجرو على جراء ، والجراء على أجرية ، كما جمع القبو على قباء ، والقباء على أقبية ٠

وأورد ابن سيده في مخصصه (١١٦/١٤) قول الشاعر (يجئن من أفجة مناهج) فقال (من العيب أن يكون فعل يكسر على أفعله ، ويجوز أن يكون فج كُسِّر على فجاج ثم كُسِّر فجاج على أفجة ، فيكون من باب جمع الجمع) ٠ وفي طريقة هذا قول أبي على المرزوقي في شرح الحماسة (٨١٩) : (فأنجدة جمع نجاد ونجاد جمع نجد) فأنجدة جمع الجمع ٠

عتاد على أعتد وأعتدة وأعتاد

ذهب الشيخ مصطفى الفلايني في تخريج (أعتاد) جمعاً لعتاد ، الى أن (الأعتاد) جمع الجمع ٠ ففي النهاية لابن الأثير (أن خالد بن الوليد ، رضي الله عنه ، جعل رقيقه وأعتده حبساً في سبيل الله ٠ الأعتد جمع قلة للعتاد ، وهو ما أعدّه الرجل من السلاح والدواب وآلة الحرب ، وتجمع على أعتدة أيضاً) ٠ وفيه أيضاً (وفي رواية أنه احتبس أذراعه وأعتاده) ٠ قال الفلايني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) : (قال بعضهم والرواية الصحيحة : وأعتده ٠ ومعنى ذلك عدم صحة الرواية لا عدم صحة الجمع اللغوي ، كما هو واضح ٠ ولو كان الأعتاد جمعاً غير صحيح لتكلموا على فساده لغة ٠ ويؤيد أن هذا الجمع صحيح لغة قول اللسان في تفسير الحديث : يقول إذا كان قد جعل أذراعه وأعتاده في سبيل الله تبرعاً وتقرباً الى الله ، وهو غير واجب عليه ٠ فكيف يستجيز منع الصدقة الواجبة عليه ؟) ٠ ويقول الشيخ الفلايني (فأنت ترى أن اللسان قد قال : الأعتاد ، وهذا دليل على صحة هذا الجمع) ٠ ويمضي الشيخ في تخريج (الأعتاد) فيقول : (فالأعتاد ، كما ترى ، جمع صحيح ، لكنه ليس جمعاً لعتاد ، وإنما هو جمع لعتد بضمّتين ، وهذا جمع لعتاد ٠ فالأعتاد جمع لعتاد ٠ فالأعتاد جمع الجمع) ٠ والقول ما قال ٠

حسناء وحسناوات

شاع جمع (حسناء) على (حسناوات) وأشكل الأمر على الباحثين كيف يجمع فعلاء ، صفة بالآلف والتاء ، وقد منع العلماء جمع (فعلاء أفعل) من الصفات جمع تصحيح وقالوا أن باب التفسير على (فُعل) بضم فسكون ، في التأنيث والتذكير ٠ تقول حمراء وأحمر وتجمعهما على حمر ، وصفراء وأصفر وتجمعهما على صفر ٠ على أن (حسناء) فعلاء لا أفعل لها ، قال الجوهري في صحاحه (وامرأة حسناء ولم يقولوا رجل أحسن) فهل يجري عليها المنع من التصحيح ؟

قال ابن مالك في شرح التسهيل : (واستثنيت - من الصفات - أفعال وفعلاء المقابلين لفعلان وأفعال ، فانهما لا يجمعان بالألف والتاء ، كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون) وأردف (ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر له على أفعال ، نحو قولهم : امرأة عجزاء وديمة هطلاء ، لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من نحو أحمر ، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها ، فلا منع من جمعهما بالألف والتاء) . وهذا يعني أن المنع من جمع هطلاء وعجزاء بالألف والتاء هو جمع مذكرهما بالواو والنون ، فلما انتفى مجيء مذكرهما أصلاً سقط المنع فكان من حقهما الجمع بالألف والتاء . وهكذا قيل (هطلاوات وعجزاوات) . وإذا كان (حسناء) من أخوات (هطلاء وعجزاء) كما بينا وأوضحه الجوهري في صحاحه فقال (وديمة هطلاء ولا يقال سحاب أهطل . . وامرأة حسناء ولم يقولوا رجل أحسن) فقد صح في حسناء ما صح في هطلاء وعجزاء فجاز (هؤلاء حسناوات) على فعلاوات كما قلت هطلاوات وعجزاوات .

وتابع ابن مالك قوله (على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في خيفاء وهي الناقاة التي خيفت أي اتسع جلد ضرعها ، وكذا سمع في دكاء وهي الأكمة المنبسطة) . وهذا يفيد أنك تقول في جمع (خيفاء ودكاء) خيفاوات ودكاوات ، كما قلت في أخواتهما ، ولكن لسبب آخر هو كونهما صفتين غالبتين . ولم ينفرد ابن مالك برأيه هذا ، فقد سبقه إلى ذلك كثيرون . قال الجوهري في صحاحه (وناقاة دكاء لا سنام لها والجمع دكاء ودكاوات مثل حمر وحمراوات) ، فقال ابن بري ، وهو من تعلم احاطة وتحقيقاً (حمراء لا يجمع بالألف والتاء فيقال حمراوات ، كما لا يجمع مذكره بالواو والنون فيقال أحمررون . وأما دكاء فليس لها مذكر ، ولذلك جاز أن يقال دكاوات) .

والذي يستبان بهذا أن ابن بري وابن مالك قد منعوا جمع ما كان على (أفعال فعلاء) بالألف والتاء دون فعلاء الذي لا أفعل له كهطلاء وعجزاء وحسناء وما مثلها .

دكاء ودكاوات

على أن لـ (دكاء) فضل بحث ومزيد بيان . ذلك أن (دكاء) في الأصل صفة للأرض إذا انبسطت . ثم قيل من هذا (ناقاة دكاء) إذا انبسط ظهرها فلم يكن به سنام . قال صاحب المقدرات (وأرض دكاء مسواة والجمع دكاء ، وناقاة دكاء لا سنام لها ، تشبيهاً لها بالأرض الدكاء) . ويتبين بالبحث أن لـ (دكاء) أحوالاً ثلاثاً : الأولى في قولك (أرض دكاء وأراض دكاء) وهي هنا صفة جارية على فعلها تجمع جمع ما كان على زنتها من الصفات أي جمع فعلاء التي لها مذكر على أفعل . والثانية في قولك (ناقاة دكاء) وهي هنا صفة على فعلاء ولكن لا أفعل لها . ومن ثم جاز قولك (نوق دكاوات) . قال ابن سيده (٥٦/١٦) : (فعلاء لا أفعل لها من جهة السماع . . وناقاة دكاء مفترشة السنام ، ولم يقولوا جمل أدك ، إنما الأدك من الخيل المريض الظهر ، والأثنى دكاء) . فدكاء هذه جمعت على دكاوات لأنها فعلاء لا أفعل لها . الحال الثالثة دكاء في كلام

ابن مالك (دكاء وهي الأكمة المنبسطة) فذكاء هذه صفة اشتهر استعمالها منقطعة عن موصوفها وقد استغني بها عنه فغدت تقوم مقام الاسم للأرض المنبسطة أو الرابية ، كما اشتهر (الخضراء) اسماً للخضر من البقول . قال الجوهري في صحاحه (تدكدكت الجبال أي صارت دكاوات ، وهي رواب من طين واحدتها دكاء) . وقال ابن منظور (والدكاء الرابية من الطين ، ليست بالغليظة والجمع دكاوات ، أجروه مجرى الأسماء لغلبته ، كقولهم ليس في الخضراوات صدقة) . فذكاء هذه اذن صفة غالبة أنزلت منزلة الأسماء فجمعت جمعها بالألف والتاء كما جمعت خضراء على خضراوات وصحراء على صحراوات . قال ابن سيده (٤٤ / ١٦) : (فعلاء صفة غالبة غلبة الاسم . . الدكاء رابية من طين ليست بالغليظة والجمع دكاوات) . وهكذا (خيفاء) وهي اسم للناقة التي اتسع ضرعها ، جمعت على (خيفاوات) لأنها صفة غالبة . ففي اللسان (الأولى نادرة أي خيفاوات جمع خيفاء لأن فعلاوات إنما هي للاسم أو الصفة الغالبة غلبة الاسم ، كقوله - ص - ليس في الخضراوات صدقة) .

★ ★ ★

وخلاصة القول أن ملاك الأمر في التماس الجمع للآحاد أن نستفرغ الوسع في البحث عن قياسه الصحيح بعد تعرّف حال الواحد من حيث مبناه ومعناه وموقعه من الاستعمال جميعاً ، فنأتي المسألة من وجهها ونبتغيها من أماتها .

★ ★ ★